الدمقراطيـــــــة

معنى الدمقراطية : —

الدمقراطية من الناحية السياسية هى نظام فى تصريف شؤون الدولة ، وسن القوانين ، ووضع الشرائع ، ومباشرة الأعمال الإدارية المختلفة ، قائم على التصويت العام ، واستعمال حق الانتخاب ، ولكنها فى الواقع أوسع مدى من ذلك . وأبعد غوراً وأسمى معنى وأرفع مطلباً ، ومع ذلك فإن الناحية السياسة منها هى أحسن الوسائل ، وأقوم ما انتهى إليه الذكاء البشرى حتى اليوم لتحقيق العدالة فى العلاقات البشرية ، وضمان إنماء الشخصية الإنسانية ، وهى أسلوب لحياة الفرد والجماعه يتيح لكل إنسان — رجلاً كان أو امرأة — ناضج السن مكتمل العقل أن يساهم فى تكوين القيم المسيطرة على حياة المجتمع الذى يعيش فيه ، ولا امتراء فى أن ذلك لازم لخير المجتمع وسعادة الفرد

والتصويت العام ، وإجراء الانتخابات ، ومسؤولية الحاكمين تلقاء من منحوهم الثقة وسائر عناصر الحكم الدمقراطى لم تخرج عن كونها وسائل أثبت البحث ودلت التجربة على لزومها

لتحقيق الدمقراطية من حيث هى أسلوب من أساليب الحياة ، والفكرة التى ترمى إليها الدمقراطية من وراء ذلك هى أنه لم يوجد بعد ولن يوجد فرد أو مجموعة من الأفراد هم من رجاحة العقل ، ونزاهة القصد ، بحيث يباح لهم أن يتحكموا فى مصاير الناس ، ويفصلوا فى أمورهم بغير إرادتهم ورغم أنوفهم ، وطبيعى أن يكون من حق كل من تسرى عليهم القوانين أن يكون لهم فى تعديلها وتهذيب حواشيها كلمة مسموعة ، ورأى محترم ، وما دام كل إنسان يسعد أو يشقى بالقوانين السائدة فى المجتمع الذى ينتمى إليه فمن العدل أن يكون له فى إقرارها رأى ، وقد ظهرت الدمقراطية وسما شأنها عندما أقنعت التجارب المريرة ، وعبر التاريخ المتعاقبة الإنسانية بأن المداولة فى الأمور ، وتبادل الرأى الحر ، وإقناع الناس عن طريق المنطق وبالحجة الواضحة ، لا بالقسر والإرغام والتهديد والإرهاب هى خير أساليب الحكم واخلقها بإصلاح الفساد ، فقد جربت الإنسانية عهود من كانوا يحسبون أنفسهم أسمى من البشر وأبعد منهم نظراً ، ومن خالوا أنفسهم أبناء السماء وذرية الآلهة ، ومن اعتقدوا بأن الحكمة قد تنزلت عليهم ، وأن الله قد اختصهم بالحق المقدس فى الحكم ، فلم تحمد مغبة

ذلك ، ولم تلق على أيديهم إلا الخسران المبين ، والطغيان المرهق ، وألوان الجور والفساد .

وأساس الدمقراطية هو الإيمان بكفاية الطبيعة الإنسانية ، والاعتقاد بالذكاء الإنسانى ، والتصديق بمزايا تعاون الملكات وائتلاف النفوس على الخير العام ، أما الحكومة الأوتقراطية فإنها تقوم على أن الفهم هبة قد اختص الله بها قوما وضن بها على غيرهم من عباده ، وأن هؤلاء القلائل الذين رزقوا المواهب السنية ، وأوتوا النبوغ والعبقرية ، لهم وحدهم حق السيطرة على الشؤون العامة وشرف قيادة الناس ، وهذا الرأى له قيمته ، ومن العبث الاستهانة به أو الإقلال من شأنه ، فهو الرأى الذى غلب على الإنسانية فى الماضى البعيد والقريب ، وعليه قامت الحضارات القديمة والدول السالفة ، ولا نكران أن الدمقراطية حديثة العهد فى تاريخ الإنسانية وحتى حيث تسود الدمقراطية ، فان عقول الناس ومشاعرهم وأحاسيسهم لا تزال يتغشاها من الحين إلى الحين فكرة الانقياد للمتزعمين ، وبقايا أمثال هذه الآراء مصدر خطر شديد على الدمقراطية ، بل هى الثلمة التى نفذ منها الخطر الذى شقيت به الدمقراطية فى العهد الأخير

والفكرة التى ترمى إليها الحكومة الدمقراطية هى تمكين أعضاء المجتمع وأفراد الشعب جهد الطاقة من المشاركة فى الحكم وإتاحة الفرصة التامة الحرة لهذه المشاركة ، وقد تحقق هـذا النوع من الحكم إلى حد ما فى الدمقراطيتين الكبيرتين ، الدمقراطيـة الإنجليزية والدمقراطية الأمريكية

وقد عرّفت الدمقراطية بأنهـا « حكومة الشعب بالشعب وللشعب » ويتبين من مضمون هذا التعريف أن الحكومة الدمقراطية لا تضطهد فريقاً من الشعب لتناصر الفريق الآخر ، ولا تقسو على حزب من الأحزاب ولا تستذل طبقة من الطبقات وإنما تلتزم روح الاعتدال والتسامح ، ومعنى حكومة الشعب أن رغبة الأكثرية يجب أن تتحقق ، ولكن على أن تراعى شعور الإخاء نحو الأقليـات لأنهم كذلك جزء من الشعب ، فحرب الطبقات واضطهاد الأقليات ومقاومة الأحزاب تتنافر جميعها مع الدمقراطية

والدمقراطية تؤمن بالحرية الفردية وضرورة إنماء الشخصية الإنسانية ، وترى أن الدولة وجدت من أجل الفرد وأن الفرد لم يوجد من أجل الدولة ، وهى لا تفرط فى الثقة بالدولة ولا تنزلها

منزلة العبادة والتقديس ، وواجب الدولة هو أن تهيئ للفرد المجال وتمنحه الفرصة لإنماء خير ما فيه ، وأسمى واجبات الدولة هى تمكينه من إظهار قدراته ومواهبه ، وإذا لم تكن الدمقراطية هى خير أنظمة الحكم والمثل الأعلى له فإنها على الأقل أهون الحكومات احتمالا وأقلها عيوباً ومساوىء ، فضلاً عن أنها تجنبنا الكثير من المزالق والعديد من الأخطار

والحكومة الدمقراطية لا تفرض علينا عقائد خاصة ولا تأخذنا بمذهب معين فى الأخلاق والآداب ، لأن التفكير الدمقراطى يؤمن بأن آراء الإنسان الأخلاقية والسياسية هما من اختصاصه وشؤونه فمن حقه أن يكون له الحرية فيهما دون تدخل الدولة ، فالدولة لا تفرض علينا كيف يجب أن نعيش ، وعلى أى نمط نفكر ، وإنما عليها أن تدفع عنا العقبات التى تعترض جهودنا وتعتاق تفتح ملكاتنا ، وأن تخلق الأحوال التى تيسر لكل إنسان اختيار طريقته فى الحياة وأن يعيش طبقاً لاختياره ، فالدولة تمكن كل فرد من تلقى العلم ليتثقف عقله وتتهذب روحه ويستطيع أن يدرك الحق ويميز القيم ، وتنمى ملكاته الانتقادية حتى يستطيع أن يتخلص من عبودية الاعتماد على تفكير الغير ، والانسياق

وراءه ، وتزوده بأسباب التفكير المستقل

وهى لا تمكن الفرد من الاستئثار بالسيطرة والنفوذ ، وتحتاط لذلك أشد احتياط ، لأنها قد تعلمت من التاريخ وأحداث الماضى العظيمة ، وعبره الأليمة ، أن البشر لايمكن أن يؤتمنوا على السيطرة غير المحدودة على مصاير إخوانهم البشر ، ومن الواضح أن الذين عليهم أن يخضعوا للقانون يلزم أن يكونوا هم الذين يقررون القوانين الصالحة ، فليس يكفى أن يكون الذين فى أيديهم مقاليد السلطة موهوبين حكماء ليضعوا أحسن القوانين ، بل يلزم أن تتفق كفايتهم مع الحرص على إسعاد الناس ، وتحرى سن القوانين التى يريدونها ، وتلائم أحوالهم النفسية ، وظروفهم الاجتماعية ، وتجاوب مطالبهم ، وتلبى حاجاتهم ، وخير للناس أن يعيشوا فى ظلال قوانين ناقصة ولكنها ملائمة لحاجاتهم من أن يرغموا إرغاما على قبول نظم كاملة مسلمة من العيوب ، والطبيعة الإنسانية فى مختلف العصور ملأى بالمتناقضات والغرائب ، فهى تلتمس قوانين ملائمة لها لا أن ترغم على قوانين كاملة

وقد جاهدت الدمقراطية جهاداً عنيفاً متصلاً لتحقق هذه الآراء ، ووفقت إلى حد لا بأس به فى أن تكتسب للانسان

حق المساهمة فى تقرير نوع الحكم الذى يخضع له وفرض القوانين التى تسرى عليه ، وهو حق يجمل بنا أن نقدره ، ونحرص عليه ونعمل على التوسع فيه ، والاستزادة منه ، والدمقراطية بطيئة فى أعمالها وغير براقة فى مظاهرها ، وقد لا تثير الخيال بروعة مشاهدها وفخامة مناظرها ، والذين يعهد إليهم فى الحكم قد يرتكبون الأغلاط ، ولكن فضيلة الدمقراطية هى التجربة والمحاولة والتجديد الذى يتبع ذلك ، والذى لا يصلح للحكم فى بادىء الأمر قد يصبح صالحاً بمثابرته على أداء واجبه واستفادته من أغلاطه ، وخير أن يعمل الإنسان العمل رديئاً ليتعلم كيف يتقنه بعد ذلك من أن يسلب الفرصة لعمله على الإطلاق ، وهذا هو محور الخلاف بين أفلاطون والدمقراطية ، فأفلاطون يرى أن الرجل العادى ليس له من المعرفة والخبرة ما يمكنه من ممارسة الحكم ومباشرة السلطة فهو يعارض فى منحه الفرصة للقيام بما لا يصلح له و يستجهله وينتقصه ، ولكن الدمقراطى إنما يمنح الفرصة برغم جهله وعدم حنكته لأننا لا نعرف وسيلة لا تخطىء لا كتشاف الحراس الذين يرى أفلاطون إسناد الأمر إليهم من

ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن الدمقراطى قد يصبح صالحاً للحكم بعد التجربة والممارسة

ويقول أفلاطون إن المصالح الحزبية الطائفية هى التى تسود فى الحكم الدمقراطى ، ولكن الدمقراطية الحقة لا تعترف بوجود امتيازات لطبقة من الطبقات أو حزب من الأحزاب ، فمصلحة أى فرد مثل مصلحة الفرد الآخر ، وربما كان هذا مثلا أعلى للدمقراطية ، ولكن هذا هو الذى تبغيه الدمقراطية وتعمل على تحقيقه .

ويردد بعض الذين يضمون من شأن الدمقراطية ويقيمون عليها النكير أن الناخب فى أغلب الحالات شخص قاصر الإدراك نزر المعرفة ، محدود التجارب ، ولا يطمأن إلى نزاهته ، ولكن رجل الشارع بضرورة الحال له شأن فى القوانين التى تطبق عليه ، وقد لا تكون له صلة بالأحزاب وقد يكون غير معنى بتتبع الأحداث السياسية ومطالعة الصحف ، وربما لا يجشم نفسه إعطاء صوته ، ولكن ما تفعله الدولة يؤثر فى حياته تأثيراً بالغاً ويتناول مستقبله ومصيره ، فمن حقه أن يمنح الفرصة للاشتراك فى توجيه سياسة الدولة عن طريق إعطاء صوته ، وقد لا يستفيد

من هذه الفرصة ويهملها ولكن هذا شأنه وعليه تبعته .

ويشير بعض المفكرين بوجوب تقليد الفنيين الحكم لأنه شيء معقد وبخاصة بعد ما اتسعت آفاق العلوم واطرد تقدم الحضارة ، والفني الغزير المعرفة الواسع الخبرة يعرف ماذا يجب عمله وكيف يعمل ومتى يعمل ، في حين أن من يقع عليه اختيار رجل الشارع يجهل ذلك أو لا يجيد معرفته ، ومضمون هذا الرأي أنه يجب اختيار الفني لسعة علمه وأن يترك له الفصل في الأمور ، ولكن ليس هناك ما يسوغ ذلك فان ما يعرفه الفني في الاقتصاد مثلا قد يناقض تمام المناقضة ما يعرفه غيره من الفنيين ، وقد تكون عند الفني معرفة تنقص جمهرة الناس ولكن الغايات التي يرمي إليها قد تختلف عن غايات سائر أفراد الشعب ، فالخبير في الاقتصاد أو الخبير في الشؤون الصحية أو الخبير الحربي قد يشتط كل منهم في طلبه وينظر إلى الأمور نظرة متأثرة بناحية اختصاصه ، وقد تكون غاياته متعارضة مع غايات أخرى لا علم له بها ، وليس معنى ذلك رفض الاستعانة بالخبراء لأن هذا مما لا يقول به عاقل ، وإنما معناه ضرورة المراقبة والإشراف لأن الانقياد لرأي الخبير قد يصبح حجة لإرغام المجتمع على قبول أشياء لا يريدها .

أما الحجة القائلة إن أسمى الناس هو الذى يجب أن يتولى الحكم لإنافته على غيره فنقدها هين ، وهو أننا لم نهتد بعد إلى طريقة حاسمة لمعرفة التفوق ، وفضلا عن ذلك فإن الدمقراطية تسترعى النظر إلى أنه من الخطر أن يكل أمر الناس إلى شخص مهما سمت مواهبه دون أن يكون قابلا للمناقشة وتقديم الحساب. وقد دلت تجارب التاريخ على أن الشخص الذى يستمتع بالقوة المطلقة لا يمكن الاعتماد عليه ولا الثقة به ، ولذا قال اللورد اكتون كلمته المشهورة « القوة مفسدة والقوة المطلقة تفسد إفساداً مطلقاً » وفى سيرة أمثال نيرون وكاليجولا فى روما القديمة ، و إيفان الرهيب و بطرس الأكبر فى روسيا ولويز الرابع عشر فى فرنسا ومئات غيرهم ما يبرر قول القائل « منح الناس قوة الآلهة يجعلهم يتصرفون تصرف الحيوانات » وقد يكون من بيده القوة حسن القصد سليم النفس ، ولكنه برغم ذلك يصبح سبباً فى شقاء الناس ، وقد يحاول الإصلاح ولكن امتلاكه قوة لا كابح لها ولا رقيب عليها سيجعل شخصه مصدر خطر دائم وتهديد لا ينقطع ، ويجعله يسىء الحكم على بواعث الناس ، ولا يحسن فهم أغراضهم ، ويسخر من رغباتهم . والدمقراطية تشترط فيمن تمنحه القوة والنفوذ أن

يقدم عنهما الحساب ، وكلما ارتقت الأمة فى مدارج الدمقراطية كانت الرقابة شديدة والحساب عسيراً ، والذى يطيع القانون وتتأثر به مصالحه من حقه أن يمنح الفرصة لتغييره أو تنقيحه عن طريق النقد والمداولة والانتخاب .

واشتراك الشعب فى الفصل فى امهات المسائل وقاية للهاوين من تحكم المحترفين ، ويصون مصالح الجمهور من تصلف الطبقة المتخصصة التى تضطلع بأعباء الإدارة والتنفيذ وتنسى أحياناً أنها ليست الآمر الناهى ولا السيد المطاع ، ومسؤولية الحاكم أمام المحكومين من أقوى دعائم الدمقراطية . وأنصار الحكم الأرستقراطى لا ترضيهم مشاركة الشعب فى توجيه السياسة ، ويعتقدون أن الأكثرية نزاعة إلى الظلم والعدوان ، ولكن إذا كان من الصعب أن تنصف الأكثرية الأقلية فإن الأدخل فى الصعوبة هو إنصاف الأقلية للأكثرية .

ولا تهمل أكثر النظم السياسية العناية بالرأى العام وتحرى مرضاته وتملق مشاعره ، وحتى الطاغية المستبد يحاول أن يتبين أثر ذلك فيما يقابل به من تهليل عام أو تذمر مكبوت ، وما إلى ذلك من العلامات والنذر التى تبدو لعين الملاحظ البارع والحاكم

اليقظ ، والمستبد نفسه قد يخالط شعبه متستراً مجهول الشخصية ليعرف ما يقوله الناس ويتبين مشاعرهم ، ولكن الدمقراطية تذهب إلى الصميم ، فتعرض المسائل الأساسية على نظر الجمهور وتستأنس فى بحثها بتفكيره . وقد تختلف أنواع الدمقراطيات فى تقدير ذلك ، وتحديد أساليبه وصوره ، وتتشعب الآراء فى ذلك ، وليست تعنينا هنا التفصيلات ، وإنما الفرق الأساسى بين النظرية الدمقراطية والنظرية الارستقراطية

وحقيقة أن التفصيلات قد تصبح هامة إذا كانت تعمل على تشويه المذهب وتنحرف به عن الغرض الأصيل فقد يصبح الأسلوب آلياً وطريقته ماكرة زائفة لا تمكن من تحقيق الغاية المنشودة كما يحدث فى الانتخاب الذى تتدخل فيه الحكومة ، وتزيف إرادة الشعب ، ولكن العمل على استدراك هذه العيوب وصيانة النظام الدمقراطى من هذه الآفات لازم فى كل حين

والدمقراطية لاتؤله الدولة ولا تقدسها ولكنها كذلك لاترى حلها والقضاء عليها ، وقد راجت فى القرن التاسع عشر فكرة الفوضوية التى ترى أن الحالة المثالية للبشر هى انتفاء الدولة وبطلان سلطانها ، وقد قال بذلك برودون وباكونين وكروبوتكين ،

وفى عصور كثيرة اقترنت فكرة الدولة بفكرة الاستبداد والطغيان ، ولكن عرف فى العصر الحديث أن الحكومة قد تكون صديقاً يحسن العطف ويجبر الكسر ، وقد تكون عدواً لا يعرف غير التنكيل والكبت والعسف ، وأن حكومة الشعب غير الحكومة الارستقراطية ، وقد أظهرت بعض الحكومات الارستقراطية عطفاً على الشعب ورعاية لمصالحه وتقديراً لحاجاته ، ولكنها فى الغالب كانت غير معنية بالحرية والمساواة واحترام الشخصية الإنسانية ، ولا بجعل الحاكم مسؤولا أمام الرعية ، وفى بعض الأحيان كانت تقاوم أمثال هذه الأفكار وتضطهدها ، أو تروج أنها أفكار مثالية لا سبيل إلى تحقيقها

والدمقراطية بطبيعتها قابلة للتطور والنماء فى حين أن أكثر المذاهب المناوئة لها تميل إلى الجمود والمحافظة ، ومعظم المحافظين ينكرون الرغبة فى التغيير الاجتماعى الواعى لأنهم يعتقدون أن النظم لا تصنع صنعاً وإنما تنمو نمواً بطيئاً غير محسوس به ، وأنها من عمل التاريخ ، وفى بعض الأحيان يخلعون عليها القداسة فيقولون إنها إرادة الله ، والدمقراطية لا ترى بأساً فى تغيير القوانين وتعديل الشرائع حسب المصلحة ومستلزمات الأحوال الطارئة

المتجددة ، والمحافظون يحاولون أن يزخرفوا عيوب النظم السائدة ويستروا مساوئها ، ويتكلفون إظهار الحكمة فيما أصبح متنافراً مع الظروف المستجدة صوناً لمصالحهم وإبقاءً على نفوذهم ، وفى سبيل هذه الأثرة القصيرة النظر المحدودة التفكير يعرضون المجتمع للثورات الباغتة والانقلابات العنيفة

والأفكار الدمقراطية قديمة قدم الرواقية والمسيحية والإسلام ، وقد جاهدت الفكرة الدمقراطية جهاداً طويلاً شاقاً ضد نظام الطبقات الذى كان معترفاً به فى العالم القديم ، واستهدفت لعداوة المذاهب القائمة على الاعتقاد بالتفوق الشعبى والمذاهب القائمة على العبودية والاسترقاق ، وقد أعلنت المسيحية مساواة الناس عند الله ، وأعلن الإسلام أنه لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى ، ولكن لا يمكننا أن ننكر أن الدين قد اتخذ فى عصور كثيرة وسيلة لحمل الناس على الخضوع والاستسلام واستساغة تحكم الطغاة المستبدين ، وبرغم تحالف الكثيرين من كبار رجال الدين مع المستبدين فإن فكرة المساواة الروحية قد تسربت ببطء فى الحضارة الغربية وامتزجت بها وظهرت فى مذهب العقد الاجتماعى وفى المطالبة بحقوق الانسان والثورة بالنظم الطاغية ،

وقد قاوم مذهب العقد الاجتماعى فكرة حق الملوك المقدس مقاومة عنيفة حتى تغلب عليها وهزمها

الدمقراطية والمساواة : الظن الغالب أن الدمقراطية مقصورة على النظم السياسية المعهودة ، فى حين أن الدمقراطية الحقيقية هى حريات اقتصادية تقترن بالحريات السياسية ، والحياة وكيفية المحافظة عليها وتجنيبها عوادى الفاقة وقسوة الضرورات لا تقل خطراً عن الاعتراف بالحقوق المدنية ، والدمقراطية الاقتصادية معناها أن كل إنسان يحمل مصيره بيديه ويكون الحكَم فى مستقبله ، وهذه الفكرة كامنة فى الوعى الإنسانى وطالما أثارت الثورات وابتعثت الحركات ولم ينل منها الفشل المتوالى ولم تثن عزمها النكبات ، ولو تحسنت العلاقة بين حاجة المجتمع وطريقة احتكار موارده واستغلال خيراته لأرسل ذلك ضوء الأمل فى حيوات كثيرة احتواها البؤس وغمرها الظلام ، ولأحال الكثيرين ممن تضطرب فى نفوسهم بواعث الثورة والتمرد رجالا متزنين مخلصين فى معاونة الدولة على القيام بمهمتها والاضطلاع برسالتها

وثروة كل دولة من الدول هى فى الواقع ثمرة عملين : عمل كل فرد على حدة ، وعمل المجموع المتعاون المتساند ، فجزء منها يستحق

التوزيع على الفرد بنسبة نصيبه من العمل ، وقسط منها بوصفه فرداً فى المجتمع ، لأنه بتعاونه هو وغيره مع المجتمع استطاع المجتمع أن يستخرج ثمرات أكثر ويأتى بثروة أضخم إضافية هى من حق المجتمع

والدمقراطية الاقتصادية هى التى تعترف بهذين الموردين الهائلين من موارد الثروة ، المورد الناشىء من مجهود الفرد والمورد الناشىء من التعاون والتساند ، وترى من الغبن الشديد والظلم الفادح أن يضع فرد يده على مورد من أمثال هذين الموردين ويستأثر به ، وقد فشلت جهود الكثيرين من ذوى الأرواح السامية والقلوب الكبيرة الراغبين فى الإصلاح بسبب عجزنا عن تحقيق الحرية الاقتصادية ، والكثيرون يمنعهم الفقر والكدح لجلب الرزق من تذوق الجمال والاستمتاع بالثقافة

ولما اشتدت وطأة النهضة الصناعية الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر عجب الناس لسوء نتائج الدمقراطية السياسية ، وتبين لهم أن مصدر الشر هو أن رجالاً قلائل يتملكون رأس المال المنتج ، وتهيأ الجو لظهور آراء أمثال كارل ماركس وبرودون ، وماركس يرى ضرورة جعل وسائل الإنتاج ملكاً مشاعاً للمجتمع ويدعو

العمال فى جميع أنحاء العالم إلى الاتحاد والثورة لقلب النظام القائم على الرأسمالية ، وبرودون يرى أن الملكية الخاصة سرقة ، والأحرار الذين كانوا يعلنون أن الإنسان ولد حراً ، وأن الناس متساوون وعدوا ولم يفوا بعهودهم ولم يحاولوا جدياً تحقيق آرائهم ، وأثبت الشيوعيون إخلاصهم لفكرة المساواة وجعلوها مناط فلسفتهم

وقد قرر بعض خصوم الدمقراطية الذين أمعنوا فى الدرس ، وادعوا فى العلم معرفة ، أن الدمقراطية فاشلة لا محالة لأن البحث العلمى والتحليل النفسى والفقه التاريخى قد أثبت بطريقة حاسمة أن الناس يتفاوتون فى القدرات والملكات ففيهم المجد العامل ، والخامل البليد ، وفيهم العبقرى الفذ والقدم الغبى ، والدمقراطية ضلال وخطأ لأنها قائمة على فكرة المساواة ، وما قيمة المساواة مع وجود هذه الفوارق الأصيلة ، والتفاوت الطبيعى بين الناس ؟

فالمساواة إذن أسطورة زائفة ، ودعوى ملفقة ، ولو تحققت هذه المساواة المزعومة وهى أكبر أركان الدمقراطية ، لاستنزلت العالى الرفيع إلى مستوى السافل الوضيع ، وقد استخلص المفكرون الضاربون على هذه النغمة من مقدماتهم وفروضهم أن الدمقراطية قد اقترب يومها وحانت منيتها

ومن عجائب الحياة أن بعض الحقائق الواضحة البسيطة الملقاة فى الطريق قد تخفى على عيون الفلاسفة المتعمقين والعلماء المتنطسين وقد غاب عن أمثال هؤلاء المفكرين الناقمين على الدمقراطية لقيامها على فكرة المساواة ، أن الحركة الدمقراطية لم تكن حركة عارضة أو تجربة عابرة موقوتة ، وإنما كانت حركة بعيدة الاعراق عميقة البواعث قوية الأسباب ، شاملة مستوعبة ، لها سوابق معروفة ونظائر مألوفة ، وهى فى صميمها ثورة على استئثار أقلية من الناس بالحكم ، وانفرادها بالبت فى المصائر ، واستغلال الخيرات ، والاستمتاع بالامتيازات ، وقد تحسن مثل هذه الفئة القليلة صناعة الحكم فى بادىء الأمر ، ولكن سرعان مايتبين أن مصلحتها الخاصة غير مرتبطة بسعادة المجتمع ، ولا موصولة بخير الأكثرية وقد اكتشف الناس مرات عدة فى خلال التاريخ أن تفرد طبقة خاصة بالنفوذ والغلبة معناه حرمان الأكثرية وإذلالها وسومها الهوان

ولقد قال بسمارك « إن خير الحكومات هى الحكومة المطلقة الخيرة الحازمة » ولكن التاريخ أصدق حكماً وأثقب رأياً من رجل الدم والحديد ، فقد أثبت التاريخ أن الحكم المطلق لا يستطيع

أن يظل طويلاً خيّراً ولا حازماً . وأى لون آخر من ألوان الحكم غير الحكم الدمقراطى يعوق التمدد الطبيعى للروح الإنسانية — كما يرى الناقد الإنجليزى الكبير ماثيو أرنولد — ويوقف نمو الحضارة ويرفع الأقلية على حساب الأكثرية بأساليب لا يرضاها العقل ولا تقبلها العدالة ، فلا يجنى المجد ثمرة اجتهاده ، ولا يثاب العامل على قدر إحسانه وتفوقه ، ومزية الدمقراطية أنها ترفع الناس إلى مستوى تتساوى فيه حقوقهم ، وتحترم شخصيتهم وتمكن كل إنسان من أن يشق طريقه ويبنى مستقبله

ولكن الدمقراطية السياسية تدل على المساواة السياسية ، والمساواة السياسية لها قيمتها بلا ريب ، ولكنها ليست كل شىء وإذا لم تتبعها المساواة الاقتصادية نصل لونها وضعفت منتها ، لأن السياسة لا تستغرق كل لحظة من لحظات حياتنا ، ولا تشمل كل جانب من جوانب وجودنا . وتوزيع الثروة توزيعاً جد بعيد عن المساواة يستتبع توزيع فرص التعليم والتثقيف توزيعاً غير متساو ، وقد عجزت الدمقراطية السياسية عجزاً بيناً عن تعديل عدم المساواة فى البناء الاجتماعى ، وقد أثار ذلك الاستياء الخطير فى كل مكان ، وأغرى بعض الناس باليأس

من الدمقراطية ، والارتماء فى أحضان النظم التى تناوئها وتعمل على تقويضها ، وبدون تحقيق المساواة تضيق دائرة الحرية وتقل قيمتها ، وإذا زهد الناس فى الحرية اقتربوا من السوائم والبهم

والحرية الحقيقية لا توجد إلا حيث يتساوى الناس ، وتتعادل الأقدار ، ولكن حيث يوجد غنى وفقير ، وجاهل وعليم ، فلا بد من وجود سيد ومسود ، لأن الغنى قوة والعلم سطوة ، ومن عاش فقيراً أو ظل جاهلاً عاش محدود الذهن مطموس الشخصية ، كالشجيرة النابتة فى ظلال الدوحة الباسقة ، فإنها تظل ذاوية مستضعفة لاحتجابها عن الضوء . والفقر أو الجهل ينيم المواهب ويصدئ الملكات ، وحقيقة أن هناك من تحفزهم قسوة الظروف إلى طلب المجد ، ونيل العلى ، ومغالبة الصعاب ، ولكن هؤلاء هم النوابغ القلائل الذين لا يقاس عليهم ، وأكثر الناس العاديين لا يستطيعون ذلك ولا يقدرون عليه ، وقد يسلبهم الفقر الشعور بالكرامة ، ويغريهم بالمهانة ، ويحرمهم من الأمل وهو باعث الحياة ، ويلقى فى روعهم أن الفوارق بينهم وبين الأغنياء والمثقفين من البعد والاتساع بحيث لا يمكن أن يخالجهم الأمل فى مساماتهم

أو لحاقهم ، فيقضون حياتهم البائسة المظلمة فى عالم المهام الحقيرة والشواغل التافهة

وأفراد الطبقة الأرستقراطية لا يقدرون أثر هذه العوامل فى تنشئة الطبقات الفقيرة ، وصوغ نفوس أفرادها ، ويخالون أنفسهم من طينة أرقى ، ودم أزكى . ويحسبون أن لهم مواهب موروثة وملكات مقصورة على أرومتهم الطاهرة ، وخطر مثل هذا الوهم المضحك أنه يجعلهم يزدرون فكرة المساواة ، ولا يرون أن الميل إلى المساواة من أقوى ميول الإنسان . وقد قرر أرسطو أن الفشل فى علاج مسألة المساواة من أكبر أسباب الثورات . ووجود الفوارق الكبيرة فى حياة الناس يستتبع اختلاف منازع تفكيرهم ويباعد الشقة بينهم ، ويفكك روابط المجتمع ، واتحاد الصالح العام هو أقوى الأسس التى تقوم عليها الدول . والنتيجة المحتومة للتفاوت غير المعقول هى الثورة الحاطمة التى يولدها الشعور بالظلم . ومن مآسى الحياة أن عبر التاريخ فى كثير من الحالات تذهب عبثاً

ومن الواضح أن المجتمع فى العصر الحاضر فيه أغنياء لا فضل لهم فى تحصيل ثروتهم ، وفقراء لم يتذوقوا طعم الراحة ، ولم يعرفوا

غير الكد ، وصدقات الأغنياء وتبرعاتهم ومشاركتهم فى إنشاء الملاجىء والمستشفيات لا تحل المشكل ولا تفض الخلاف ، فالفقير ما يزال يشعر بخصاصته ومهانته ، والغنى لا ينزل عن شىء من ماله إلا مكرهاً متورطاً أو ملتمساً بعض الحسنات فى العالم الآخر ، وقد كان الفقر فى العصور المتقدمة لا يثير الحقد لأنه كان مصحوباً بالعقيدة الدينية والإيمان القوى ، وكان الفقير يعتقد أن هذا حظه وما قسم له ، وأن عليه أن يقبل قضاء ربه مكتفياً بكنز القناعة ، ولكن فقراء العصر الحديث لا يميلون إلى المبادرة بالتضحية والاستشهاد ، ولا يرون أن هناك كبير إثم أو عظيم ذنب إذا حرصوا على أن يظفروا فى حاضرهم بلمحات من الفردوس الموعود ويشموا شيئاً من روائح جنات النعيم .

وعدم التساوى فى الثروة يؤدى بطبيعة الحال إلى عدم التساوى أمام القانون ، لأن الغنى يستطيع دفع الغرامة أو تقديم الكفالة التى قد تخرب بيت الفقير أو ترسله إلى السجن ، والغنى يستطيع أن يستشير أقدر المحامين وأعرفهم بمداخل القانون ومخارجه ومصادره وموارده ، وليس من المستبعد أن يمكنه ذلك من أن يخلق من باطله حقاً . والفقير مضطر بحكم فقره وحاجته إلى أن

يعتمد على ما يستطيع القاضى استخلاصه من منطقه العاجز ، وحجته القاصرة ، فالعدالة أمام القانون تصبح موفورة إذا ما تحققت المساواة الاقتصادية .

وعدم المساواة تقسم المجتمع إلى فريقين ، فريق يصدر الأوامر ، وفريق يقوم بالتنفيذ ويحرم من الحرية ، لأن أفراد هذا الفريق — وهم الأكثرية — يقضون أعمارهم أسرى الحاجة ، سجناء الفقر الذى لا ذنب لهم فى إيجاده واحتمال أصفاده ، وفى يد الفريق الآخر التوجيه واستقلال الرأى ، وقد مكنته من ذلك الظروف لا القدرة الشخصية .

وعدم المساواة الاقتصادية يؤدى إلى عدم المساواة فى التعليم ، فتصبح الاستفادة من المعرفة مقصورة على عدد قليل من الناس ، ويظل الكثيرون عاجزين عن عرض قضيتهم وبيان حاجاتهم ، ولا ينهمون بخيرات المدنية ، ولا يقدرون قيمة ميراث الحضارة ، وإذا قلت الرغبة فى المعرفة ، وغابت عن المدارك معانى الحياة السامية تنبه الحيوان الراقد فى جوانح كل إنسان .

وعدم المساواة فى الحياة الاجتماعية معناه فقدان الحرية فى عالم العقل والتفكير ، لأن استبقاء عدم المساواة يستلزم صياغة

العقول على نمط خاص وتوجيهها وجهة معلومة ، وفى كثير من الأمم يتخذ الأغنياء الصحافة أداة لتوجيه الرأى العام لمصلحتهم عن طريق الإعلانات أو امتلاك تلك الصحف ، وهذا التوجيه أو الإيحاء يحاول إخفاء العيوب ، ويصور الأمور على غير حقيقتها ، ويلهى عن موطن الداء . وأثر عدم المساواة جد محزن لأنه يجعل الطبقة المتوسطة منهومة بطلب الثروة مشغوفة بحب الامتلاك فتفنى جهدها فى هذه المحاولة ، ولا تجد متسعاً لتحصيل القيم الروحية السامية ، ويصبح الفن أو الأدب فى موقف حرج ، فهو من ناحية مضطر إلى أن يترضى الأقوياء الذين يملكون السيطرة والنفوذ ، ومن ناحية أخرى هو حريص على أن يتملق شعور الشعب الجاهل الذى لم تصقل غرائزه ولم يهذب عقله ، ولم يصل إليه ضوء الاستنارة .

ويقول المتشككون إن الناس يتفاوتون فى المواهب ، وهذا حق واضح لا تحتاج معرفته إلى دراسة شاقة ، ولكن المساواة ليس معناها تجاهل الفوارق بين الناس ، وإنما معناها محاولة إبراز الفوارق الطبيعية التى تعود بالخير على المجتمع ، فهى ترفض الاعتراف بتلك الفوارق الزائفة المصطنعة التى لم تلدها طبائع

الأشياء ، و إنما خلقتها المصادفات غير المشروعة ، وترمى إلى إفساح المجال للمواهب التى يخنقها الفقر ، وقد لا تكون الدمقراطية الحقة أقوى الحكومات وأقدرها على سرعة البت والتنفيذ ولكنها أقدر الحكومات على استثارة المواهب الدفينة ، و إبراز الشخصيات التى قد يذويها الفقر والإهمال ، وهى تمكن كل إنسان من أن يكشف عن كنوز نفسه و يستخرج ذخائره وما يستطيع أن يقدمه لخير الإنسانية .

والدمقراطية الحقة تعترف بأن لكل إنسان الحق فى إنماء مقدراته والاستفادة من كنوز المعرفة البشرية والاغتراف من الثقافة والاستعداد للحياة ، وأن على الحكومة أن تتيح له الفرصة وتفسح له المجال ، وهذا الحق فى التزود من المعرفة ليس معناه محاولة ملء العقول بفروض على اعتبار أنها حقائق وحشدها بطوائف من الأفكار على أنها عقائد ، و بذلك يصبح العقل عقلا عادياً مصنوعاً يردد الأفكار المألوفة ، والمذاهب المطروقة ، و إنما حق الإنسان فى التعليم معناه أن تمنحه الحكومة فرصة الإعداد اللازم لتمكينه من أن يفكر لنفسه تفكيراً حراً مستقلا ، فهى لا تعلمه ما يفكر فيه و إنما تعلمه كيف يفكر .

ونظرية المساواة تقتضى أن يكون لكل إنسان الحق المتساوى فى التعبير عما يريد بالكلام أو بالكتابة ، وأن لكل إنسان الحق فى الاستماع له أو مخالفته وتفنيد حججه ، ومنح أى رأى من الآراء امتيازاً خاصاً معناه محاولة منع الحق من الظهور وفرض الخطأ

ونحن لا نعرف على وجه التحديد و بصورة قاطعة لا يدانيها الشك ما هى غاية الإنسان الحقة ، ولكن الكثيرين يرون أن أن أسمى غايات الإنسان هى إنماء شخصيته ، ولست أعرف غاية فى الحياة أسمى من أن ينمى الإنسان مواهبه إلى أقصى حد مستطاع و يحقق ممكناته ، وأسمى غايات المجتمع فيما أعتقد هى جعل الحياة الصالحة الخصبة ميسورة للفرد ، والدولة فى النظام الدمقراطى لا تفرض على الفرد تصورها للحياة الصالحة ، و إنما تعمل على تهيئة الظروف وخلق الجو المناسب لها ، فتهذب العقول وتعالج النفوس ، وتمنع القسوة ، وتوجد ميادين للعمل ، وتقاوم البطالة ، وتمكن الإنسان من اكتمال شخصيته ، وتتحرى أن تكون الدولة للفرد وليس الفرد للدولة ، وتمكن الفرد من تحقيق نفسه فى خدمة الدولة دون أن تنسى أن غاية الدولة إنما تلتمس فى حياة الفرد

ويقول بعض نقاد الدمقراطية إنها تنظر إلى التفاوت فى الكفايات بعين الحسد والزراية والاشتباه ، وتكون نتيجة ذلك عدم الاعتراف بالتفوق والامتياز ، وإن ذلك يعوق تقدم المجتمع ، ولكن أمثال هؤلاء النقاد لا يلقون بالهم إلى المحاباة الكثيرة الشيوع فى النظم الأرستقراطية ، ونكبة النظم الأرستقراطية ليست فى أن الرجال العظماء يشغلون المناصب السامية ، وإنما هى فى كون الأقزام يتدثرون بثياب العظماء ويشغلون تلك المناصب ، والنظم الأرستقراطية تدعى الكفاية لأنها تصطفى القلائل ، وكثيراً ما يكونون ممن خلقتهم الظروف المحابية والأسباب المواتية التى توجد عدم المساواة الصناعية

ويمكن أن ينتفع فى العصر الحديث بممكنات التقدم العلمى فى رفع مستوى الجماعات عقلاً وجسماً وروحاً ، ولا حجة الآن فى وجود الفقر المدقع والقذارة المزرية سوى نضوب العطف والأثرة والشره والنظر إلى الحياة نظرة كلبية ساخرة

وأخذ الدمقراطية بفكرة المساواة لا يمنع بحال تشجيع الكفايات الإنسانية الحقيقية فى عالم السياسة أو عالم العلم والاختراع أو عالم الأدب والفن ، وسيكافأ الامتياز الصادق وتستنقذ

حيوات كثيرة يكاد يحطمها الفشل وتقضى عليها الضرورات ، والشعور بآلام الغير وتقدير حاجته من أنبل مزايا الدمقراطية ، والمذاهب الأرستقراطية قائمة على اليأس من إصلاح حالة الناس والاعتقاد بأنهم يلزم أن تفرض عليهم الوصاية أما الدمقراطية فإنها قائمة على الإيمان بالطبيعة الإنسانية والاعتقاد بإمكان إصلاحها والسمو بها ، ورأى الدمقراطية فى اكتمال الطبيعة الإنسانية له من تقدم العلم وازدياد سيطرتنا على الطبيعة وتجارب « اليوجينية » وتحسن أساليب التربية ما يسند حجته ويسوغ مذهبه

ولقد كان ألد أعداء الإنسانية فى الماضى الوباء والمجاعة والفقر والحرب ، وقد استطاع العالم أن يتغلب على اثنين منها إلى حد كبير ، ولكن لا يزال الفقر والحرب يشغلان بال الإنسان ويكدران صفوه ، وقد تقدم العلم والاختراع ولكن لم يصحبهما تقدم ملحوظ فى علم الاجتماع وعندما يعرف الإنسان كيف يلائم بين نفسه وبين ملابسات هذا العصر المفعم بالخيرات الحافل بأسباب الرفاهة والمتعة تصبح الدنيا حافلة بالمتع والمسرات وتستقيم أحوال النفس الداخلية وتودعها المخاوف التى تغشاها والشكوك التى تساورها ، والعصر الحاضر من العصور التى اشتدت فيها حاجة

العالم إلى المساواة من جميع نواحيها وقد جاءت الحرب فزادت هذه الرغبة قوة وتأييداً

الدمقراطية والحرية :

الحرية هى المبدأ الذى يقضى بأن يعيش الناس أحراراً يفكرون بحسب ما يتراءى لهم ويصل إليه اجتهادهم ويعبرون عما يدور بأخلادهم بدون عائق من الدولة ، والحرية السياسية من الأشياء التى أخذ بسحرها الكثيرون وملكت لبهم فنذروا أنفسهم لخدمتها وجاهدوا من أجلها أشد جهاد وأطوله ، وهى من المسائل المسلم بها فى الدول الدمقراطية ، ولكن الديكتاتورية لا تعترف بها وتطعن عليها ولا تسيغ أى ضرب من ضروبها ، بل تحاربها فى كل ميدان لأنها لو سمح بها فى ميدان امتدت إلى غيره وزلزلت مكانة النظام الديكتاتورى وكشفت عن عيوبه وعصفت بكيانه ، والديكتاتور لا يحتمل النقد ولا يصبر على المعارضة ويهوى أن يكون على الدوام ثملاً بهتاف مادحيه وحملة عرشه فلا غرابة إذا غلب عليه فى النهاية الاعتقاد بأنه معصوم من الخطأ وأنه مندوب العناية ومبعوث القدر ، وهكذا يزين له طول

استماعه لنغمة واحدة مكرورة أنه « المخلّص » و « بطل الساعة »

وليس للحرية قيمة كبيرة عند الشيوعيين ، لأنها فى رأيهم تلهى الجماعات عن الالتفات إلى الظلم الاقتصادى ، وهم ينسون أننا إنما نمتاز عن الحيوان بقوة التفكير ، وإذا فقد الناس حرية التعبير عن أفكارهم أصبحوا يرددون كالببغاوات آراء الغير وألفاظه ، وإذا فقدوا حرية العمل أصبحوا كقطع الشطرنج يحركها اللاعبون حسب مشيئتهم .

والرجل الذى يعتقل بدون محاكمة ويزج به فى غيابات السجن تبعاً لرغبة الحكومة يعيش مروّعا مرعوباً ، ويسلبه الخوف حلاوة الحياة ، لأن أقوى أسس الحياة الصالحة هى ضمان الأمن والثقة بالعدالة ، ولا أمن ولا اطمئنان إلى عدالة إذا أصبحت الحرية متوقفة على نزوة من نزوات سلطة غير مكبوحة وحكومة غير مسؤولة ، وليس يكفى فى الرد على ذلك ما يقوله أنصار الفاشية وهو أن مصلحة الدولة تستلزم سلب حرية بعض الافراد وتجريدهم من حق نقد أعمال الدولة والتسميع بها ، وليس من شك فى أن الحكومة التى تأخذ الأفراد بنظام صارم وتفرض عليهم الواجبات فرضاً تكون أقدر على التنفيذ وأسرع فى إنجاز الأعمال ، ولكن

التضحية بالحرية من أجل الكفاية معناه التضحية بما يمنح الإنسان إنسانيته ويجعل للحياة قيمة .

والحرية الدمقراطية لها جانبان ، جانب سلبي وجانب إيجابي والدمقراطية من الناحية السلبية تحتاط لحماية الفرد من التحكم والاستبداد وتنظم حقوقه المدنية ، وتعمل من الناحية الإيجابية على تمكين الفرد من إعطاء صوته وتمثيله وتمكينه بذلك من المشاركة في بحث شؤون الدولة ، وهي بذلك توسع المجال لتجارب الفرد وتشجع قواه الخالقة .

وهناك ضروب من الحرية ، مثل الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والحرية الدينية والحرية الفنية ، ولكي تكتمل أوجه الحياة وتستوفي جوانبها يحسن أن لا تطغى إحدى هذه الحريات على الأخرى وتعمل على محوها ، وواجب الحكومة الدمقراطية هو الموازنة بين هذه الحريات المختلفة بحيث لا تتصادم في مداراتها . وكل حرية من هذه الحريات تنزع إلى الاعتداء على غيرها وتحاول أن تستأثر بالحرية جميعها كما يحدث لو أطلق العنان للحرية الدينية أو الاقتصادية أو العلمية أو الفنية ، وليس أقدر من الدمقراطية على التوفيق بين هذه الأنواع المختلفة من الحريات ، وهو عمل

شاق يستلزم جهوداً متصلة . والنظم الديكتاتورية لا تكلف نفسها هذا العناء فتعمد إلى سحق الحريات جميعها ، وهو حل هين ولكنه يخمد الذكاء الإنسانى ويقضى على القدرة الخالقة ويهيىء الجو للعقلية المستعبدة والنفوس الذليلة .

وكما أن شخصية الفرد تحتوى على عناصر مختلفة متناقضة فيها مثلا عنصر الفوضى وعنصر النظام وعنصر الاستبداد والطغيان وعنصر الاعتدال والميل إلى العدل ، والشخصية الموفقة هى التى تستطيع أن تلائم بين هذه العناصر المختلفة المتعادية فكذلك المجتمع الإنسانى به عناصر شتى مختلفة يستطيع « فن » الحكم البارع التوفيق بينها .

وقد أخذ الشيوعيون على الدمقراطية أنها تتوسع وتسرف فى الحرية الاقتصادية على حساب الحرية السياسية المزعومة ، وهو نقد يمس الدمقراطية السائدة فى الصميم ، ومن أكبر أسباب الفوضى فى الدول الدمقراطية إطلاق العنان للحرية الاقتصادية إلى حد طغيانها على الحرية السياسية وإفسادها لأصول الدمقراطية وكما أنه يشترط فى حرية الفرد ألا تمس حرية غيره من الأفراد ولا تفوت عليه فرصة التقدم ولا تحرمه نصيبه من خيرات

الحضارة فإنه كذلك يحسن بالدمقراطية أن تعالج مشكلة الحرية الاقتصادية بحيث لا تصبح عقبة فى طريق إسعاد المجتمع وتقدمه ولا ينبغى أن تغيب عنا كرامة الشخصية الإنسانية فى غمار اللوائح والقوانين .

ومصدر الخلاف الناشىء حول مسألة الحرية هو طبيعتها المتعددة والميادين المختلفة التى تعمل بها ، وضروب الحرية المتعارضة تستدعى أن نلائم بينها فى حياة الأفراد وحياة الحكومات وما يعرض لها من الأزمات

الدمقراطية والفردية :

الاعتقاد بأن الفرد فى ذاته له قيمة نهائية وأنه مقياس كل شىء وأساس كل نظام اعتقاد قديم قال به سقراط وغيره من الفلاسفة اليونانيين المتأخرين و بعض مفكرى الرومان ، وأيدته المسيحية باستمساكها بفكرة أهمية الروح الفردية ، وجوهر الفردية هو الاعتقاد بأن لكل فرد صفات فذة وشخصية ممتازة ، ويعتقد الفرديون أن الله والإنسان يخدمان أجل خدمة إذا ظفر كل فرد بنصيبه من الحرية ، فأحسن الحكومات هى أقلها سيطرة ، والمثل

الأعلى المنشود هو حالة الفوضى التى تنحل فيها الحكومات وتبطل القوانين ، وهذا الاعتقاد الذى كان له أنصار من علية مفكرى القرن التاسع عشر أسفر عن نتائج اقتصادية قاسية شديدة الوطأة من ناحية ، وروج لتلك الفكرة الشعرية التى تغنى بها نيتشه وهى فكرة الإنسان الأعلى من ناحية أخرى ، وقد حاول تفنيده أنصار فكرة المساواة فأنكروا تفرد الفرد بالمزايا واستقصوا الحقائق التى تثبت أنه ثمرة البيئة وذهبوا إلى أن التاريخ والاقتصاد والآداب يلزم أن ينظر إليها من جديد فى ضوء الفكرة القائلة إن الجماعات هى التى خلقت أسمى مخلفات التاريخ وأغلى محتويات الحضارة ، والدمقراطية فى العصر الحديث تحاول التوفيق بين مزاعم الفردية وادعاءات أنصار الجماعات

الدمقراطية والقومية والأممية :

فكرة القومية من الأفكار التى كان لها شأن كبير فى سياسة القرن التاسع عشر ، وذلك على خلاف القرن الثامن عشر فقد كان مفكروه لا يحفلون بها كثيراً ، فمن أقوال توماس پين « العالم وطنى والبشر إخوانى » وكان لسنج النقادة الألمانى يقول « حب الوطن فى أحسن حالاته رذيلة لا تخلو من البطولة ،

ويسرنى أن أكون مجرداً منها » واندفاع نابليون لبناء امبراطورية هو الذى أثار النزعة القومية من مراقدها فتغيرت النغمة ، ورثى بيرون بولندة وقضى نحبه فى الدفاع عن اليونان ونظم سونبرن أناشيد القومية وأهدى « أغانى السَحَر » للزعيم ماتزينى ، ولكن برغم ذلك فإن بعض المفكرين الذين كانت عقائدهم الفكرية تشمل النوع الإنسانى راعهم تأليه الوطن والإسراف فى النزعة القومية ، ومن مفكرى العصر الحاضر الذين ينعون على القومية ضيقها وتعصبها رومان رولان وجوليان بندا وسانتايانا وشاعر الهند العظيم تاجور ، وقد وُصِفَتْ النزعة القومية بأنها « عميقة كالحياة ولكنها ضيقة كالقبر » ، ووجود الفوضى الدولية كان من أقوى الأسباب التى جعلت للقومية مكانة سامية وأرغمت الأمم على المغالاة فى الاستمساك بها

وفى الفترة التى أعقبت الحرب الكبرى السالفة أخذ بعض المفكرين يردون أسباب المشكلات التى يعانيها العالم فى العصر الحديث إلى مسألة القوميات والإسراف فيها ، بل أصبحت عيوب القوميات فى رأى البعض من الوضوح بحيث أنهم صاروا يعتقدون أن مكافحة فكرة القومية والعمل على الخلاص

من أوهاقها هو باب الفرج وطريق الخلاص ، وكان المعتدلون منهم يرون أن يحل الشعور بالأممية محل الشعور بالقومية ، أما المتطرفون فإنهم يعادون فكرة الأممية لأن الأممية تسلم بوجود أمم تستمتع بالاستقلال والسيادة ، وهى إذن مستهدفة لخطر المغالاة فى النزعة القومية ، ومن أصحاب هذا الرأى الكاتب الانجليزى الكبير ولز ، فهو لا يريد حكومة قائمة على الأممية وإنما يريد حكومة عالمية قائمة على أنقاض النزعة القومية ، يدين فيها الإنسان بالولاء للحكومة العالمية لا لوطنه الخاص وقومه الأقربين

وهذه مغالاة بلا ريب ، وإن كان هناك ما يسوغها فهو الأثرة القومية التى تبديها بعض الأمم ، وتصامها عن سماع صوت العدل واستهانتها بمقتضيات العقل والاتزان ، وأثرة الأمم بغيضة مستنكرة مثل أثرة الأفراد وجشعهم ، والرجل الضيق العطن ، المحدود الأفق لا يريد العزة القومية لغير قومه وإنما يريدها لأمته وحدها ويلتمس لذلك مختلف المعاذير ، فهتلر الوطنى الألمانى الغيور لا يرى بأساً فى الاعتداء على حرية التشيكوسلوفاك ، وخرق حياد هولندة والبلجيك والدنمارك ، وموسولينى الوطنى الحار الوطنية

لا يرى مانعا من امتهان استقلال اليونان ، والتقدم إليها بمطالب لا تستطيع أن تسلم بها دولة ذات سيادة ، فالوطنية فى رأى أمثال هتلر وموسولينى وكل من يفكر على نمط هذين الرجلين بضاعة لا تصدر خارج بلاديهما العزيزة ، ومثل هذا الصنف من الوطنية المتعجرفة العمياء الطاغية الهوجاء هو الذى جعل الكتاب الكبار ذوى النزعة الإنسانية والنظرة الواسعة المتسامية يمقتون القومية ، وينصحون بمقاومتها والقضاء عليها تمهيداً لوضع نظام عالمى شامل برىء من التعصب الضيق والتفكير المحصور

ولكن سوء استعمال القومية وفهمها فهما سقيما لا يعد مأخذاً عليها ، والوطنية ككل فضيلة من الفضائل المعروفة يحيلها الاسراف فيها رذيلة ، فكما أن احترام النفس قد ينقلب غروراً مملولا وكبرياء غير محتملة ، فكذلك القومية قد تصيرها المطامع عاطفة إجرامية غير مأمونة

وقد أثبتت الحوادث أن القومية ليس من الميسور مغالبتها ومحوها ، والذين يحاولون إيجاد حكومة عالمية دون تقدير لقوة القوميات يبنون على الرمال ويحلمون أحلاماً بعيدة التحقيق ، وقد صبرت القوميات على الاضطهاد واحتملت المظالم والقسوة ،

ولم تنل منها الهزائم المتوالية والصدمات العنيفة ، وفى تاريخ إيرلندة و بلجيكا و إيطاليا قبل أن تتم وحدتها واليونان وغيرها من الأمم التى فقدت استقلالها ووحدتها زمناً طويلا أدلة واضحة على ذلك ، والرجل الذى لا تختلج فى نفسه عاطفة نحو بلاده لا يرجى منه خير لغير بلاده .

ولكنا نقف هنا لنتساءل كيف أن القومية التى طالما أشعلت الحماسة واستثارت الخيال ونظم فيها بعض كبار الشعراء روائع القصائد أصبحت موضع الشك والتساؤل والتنقص وسوء الظن ؟

والحرية الثقافية الواسعة ، والحكومة الذاتية المستقلة من الحقوق المسلم بها للأمم ، ولا ينكرها إلا غلاة المستعمرين ، وأصحاب النظريات العنصرية الزائفة التى نبذها التفكير الحديث ، ولكن مطالب القومية لا تنتهى عند ذلك ، فان الأمة عندما تنهض وتقف على قدميها وتسترد استقلالها وتستكمل مقوماته تميل إلى « القوة » وتتخذ سياسة تثير الظنون فى نفوس جاراتها ، وتحاول أن تتقى هجوم خصومها وغدر أعدائها ، فتأخذ فى التسليح وتمضى فى محاولة الاستيلاء على الأماكن التى لها قيمة من الوجهة الحربية وتحاول أن توجد مخرجا لزيادة عدد السكان ، و يضطرها التجار

ورجال المال إلى البحث عن الأسواق الخارجيـــة ، فتلتزم السياسة الاستعمارية ، وتغامر فى عالم المخاطرات الدولية ، وقد نشأت من جراء ذلك المشكلات التى تهدد سلام العالم فى العصر الحاضر ، وتنذر بأوخم العواقب وأسوأ النتائج ، وقد كانت الوطنية فى أيام ماتزينى أنشودة عذبة وصورة جميلة تستبى كبار النفوس وكرام العقول فهل هى كذلك الآن ؟ وماذا حدث ؟

لقد تأثرت الحضارة العصرية تأثراً بالغاً بمبتكرات العلم الحديث حتى صارت جديرة بهذا اللقب الذى يطلقه عليها المفكرون وهو لقب «الحضارة الصناعية» وقد قربت هذه المبتكرات البعيد من الأمم وأدنت النافر ، وربطت العالم بروابط هى من الدقة وسرعة الإحساس بحيث أن أى حادث يقع فى ناحية من نواحى العالم يكون له تأثير فى سائر أنحاء الأرض ، وقد أيقظت الأمم المختلفة من سباتها فانتبهت الصين من رقادها الطويل خلف سورها العجيب ، واخترقت طرق المواصلات غابات أفريقية الاستوائية المتأبدة ، وكان وراء الرجال الذين قاموا بهـذه المشروعات وخاطروا فى هذه المجاهل العاطفة القومية الملتهبة وسلطة الحكومات المطلقة ، فاقترنت السيادة القومية بالبحث عن القوة الاقتصادية

والنفوذ السياسى، ومن هنا اشتدت وطأة التسليح وضرورة التأهب للكفاح لتحصيل الثروة وجمع المال .

واتخذ البحث عن القوة الاقتصادية فى بعض الأمم مظهر الاستعمار ، واتخذ فى بعضها الآخر مظهر حماية الأسواق الوطنية بمنع تسرب البضائع الأجنبية أو بفرض رسوم جمركية باهظة عليها

وفى هذا المعترك الدولى بين القوميات المتنافسة كان الخوف يملأ القلوب والحذر يشغل العقول ، وكانت كل دولة تحاول أن تكوّن مستقبلها وتشكل مصيرها دون أن تفكر فى تأثير ذلك فى جيرانها ، وقد ظهر ذلك واضحاً فى العلاقات بين فرنسا وألمانيا أو بين اليابان والصين ، ولم يكن الأمر مقصوراً على الدول العظيمة ، بل قد شمل الدويلات ، فكانت كل دولة تمد نفوذها بقدر ما تسمح به قوتها ، وكان تفكيرها قائماً على القوة وحدها ، وأن تسلح نفسها بما يعينها على تنفيذ إرادتها وتسترخص فى سبيل ذلك كل شىء

ومثل هذا الضرب من الوطنية مناف للحضارة وهادم لمثلها العليا ، بل هو لا يتفق مع الموقف الحاضر الذى فرضه على

الإنسانية تقدم العلم وتزايد المخترعات ، فما هو الحل الملائم لهذا الموقف والعلاج الناجع له ؟

الحل الملائم لهذا المشكل والعلاج الوحيد الناجع له هو أن نضع حدوداً للسيادة القومية بحيث لا تقضى القومية على تقاليد الحضارة ، ولا تمنع العالم من الانتفاع بثمرات العلوم والاختراعات ، ولقد كان القرن التاسع عشر بحكم ظروفه التاريخية وأحداثه العظيمة عصر القوميات ، والقرن العشرون بحكم الروابط الاقتصادية الحديثة هو قرن التفكير العالمى والاتجاه الأممى ، وإعراض الدول عن مواجهة هذه المسألة بما تستحقه من العناية والتحليل هو علة الفوضى التى سادت العلاقات الدولية فى السنوات الأخيرة وأدت إلى هذا الصراع الحالى العنيف

إن النزعات الاستعمارية والجشع والأثرة تستغل العاطفة القومية وتضللها وتوجهها أسوأ توجيه وتعميها عن رؤية الحق الصراح ، فإذا دام ذلك ولم يحدث له بدل كثر تكرار الحروب وما تجره على العالم من الويلات وما تنزله بالأمم من خسائر فادحة وتخريب واسع المدى قد يؤدى إلى زوال الحضارة واستقبال عصر مظلم

فالرغبة فى الحرب والميل إلى الكفاح يجب إذن أن يصد ويقاوم ولا سبيل إلى ذلك إلا بإيجاد هيئة دولية قوية محترمة تتولى الفصل فى الخلافات التى تنشأ بين الدول وتمس حياة الأمم ، وبذلك تقف سيادة الدولة عند حدود المسائل الأممية التى لا يجمل أن تنفرد أمة واحدة بعلاجها والبت فيها ، ولا خلاف فى أن ذلك تجربة جديدة وطريق غير مألوف يغير آفاق التفكير كـكل تغيير عظيم فى التاريخ ، ولكن لا مفر منه إلا إلى الهلاك المحقق والفناء التام

ولقد كانت سيادة الدولة المطلقة معقولة قبل أن يرتبط العالم بالروابط الاقتصادية المحكمة الحالية ، وكانت صعوبة المواصلات تستدعى ذلك ، ولكن هذا العصر قد انقضى ، ومن المناسب أن نلائم بين أنفسنا وبين الظروف الحديثة ، وأمم العصر الحاضر إن لم تعمل على أن تفكر تفكيراً أمميا كان معنى ذلك سقوط الحضارة وانبعاث الفوضى ، وقد يكبر على بعض الأمم أن تنزل عن شىء من سلطانها وتستكثر التسليم فى بعض ما تظنه من حقوقها للغير ، ولكن ضغط الأحوال العالمية سيرغم الأمم على تبين مزايا هذا الاتجاه والتفكير فيـه تفكيراً جديا متصلاً ، وواجبات

الحكومات تختلف باختلاف الأزمان ومطالبها ، ففى العصور السابقة لم تكن الحكومة تضطلع بالكثير مما تقوم به فى العصر الحاضر ، فغير غريب أن ترغمها الأحوال العالمية على تجديد النظر فى واجباتها ، وتحديد مدى سلطتها ، والذى يرى كيف كان الاهتمام بمصبة الأمم على ما كان بها من عيوب ومع ما أبدته من عجز فى مسائل كثيرة ، يدرك أن الأممية قد بدأت تتغلغل وتشغل البال ، ورأى الفيلسوف الألمانى هجل فى سيادة الدولة المطلقة غير ملائم للعصر الحاضر ، وإذا فشلت الأممية فى انتقاص سيادة الدولة و إقامة حكومة تفصل بين الدول وتفرض أحكامها بالقوة فمعنى ذلك فشل قضية السلام واستمرار ويلات الحرب ، والجهل هو سبب عدم إدراك الناس لهذه الحقائق ، ومما يثير الأسف أن ما ينفق على التسليح فى كثير من الأمم أكثر مما ينفق على التربية والتعليم ، وهذه الجروح الدامية التى تصيب الإنسانية فى مقاتلها لا تعالج بالرقى والعزائم ، و إنما تعالج بمواجهة المشكل واستئصال أسباب العلة ، ومستقبل الإنسانية جد مظلم إذا ظلت كل أمة تعتقد أن مطامعها هى الحق ولا تحتكم فى فض خلافها مع الأمم الأخرى إلا إلى القوة المسلحة والإرهاب الضاغط

والمأمول أن العقل سيتغلب على جنون الأهواء العارمة ، ويدفع عن الإنسانية الكوارث ويستبقى مخلفات الحضارة وقيمها الروحية ، والتعويل على القوة وحدها معناه امتهان المعايير الأخلاقية وابتذال العقل والتفكير السليم ، والحضارة الحقة والسمو الإنسانى يستلزمان الحرية والاعتدال

والدمقراطية بطبيعتها تمقت الحرب لأنها قائمة على الإيمان بالعقل ، ولأنها تصل إلى أحكامها بطريق المناقشة والمداولة والبحث الحر ، ولأنها تعامل الأقليات برفق واعتدال، وهى قابلة لتناول المسائل الدولية بهذه الروح الطيبة ، والحرب وأساليبها أقرب إلى الديكتاتورية وأشبه بها ، ولكن الدمقراطيات مع ذلك إذا أرغمت على الحرب تقوم بها خير قيام وتحتمل شدتها، بل لعلها أصبر على كوارثها من الديكتاتورية ، وهى أقرب إلى الاخاء البشرى وتحرى مصلحة النوع الإنسانى وإزالة الحواجز القومية من النظم الديكتاتورية ، وقد كانت الدول الديكتاتورية فى طليعة الدول العاملة على هدم عصبة الأمم وإذهاب هيبتها وكشف ضعفها ، والنظم الديكتاتورية ميالة بطبيعتها إلى التحدى والمشاكسة وإثارة الحرب ، فى حين أن الدمقراطية أميل إلى صيانة السلام

واقراره ، وهى من ثم أكثر تمشياً مع نزعات الحضارة الحديثة ، وأكثر ابقاءً عليها واعلاءً لشأنها ، وشك الدمقراطية فى فكرة سيادة الدولة المطلقة يجعلها أقرب إلى الأممية وأكثر قبولاً لها .

التحامل على الدمقراطية : —

كانت الأعوام السابقة للحرب الكبرى الناشبة موقرات بالمتاعب حافلات بأسباب القلق والتوجس ، ولم تلق الدمقراطية محنة كالتى قاستها فى تلك الفترة ، فقد تكاثر عليها الخصوم والأعداء وساءت بها الظنون ورماها الكثيرون بالعجز والتقصير ، والاضطراب والفوضى ، وكان بعض ما يوجه إليها من نقد لا يخلو من عنصر من عناصر الحق يزخرف باطله ويبهرج دعواه ، ومما يوضح نبو هذا النقد عن الانصاف ضخامة المشكلات التى واجهت الدمقراطية مع حداثة عهدها وقلة خبرتها ، فقد أثر تقدم العلم ورقى الصناعة فى حياة الإنسان تأثيراً بالغاً ، وعظم الإنتاج وكثرت خيرات الحضارة كثرة غير مسبوقة ولا معهودة ، وكان على الدمقراطية أن تلائم بين نفسها وبين هذه الأحوال السريعة التحول المطردة التجدد ، وكان نزاع الطبقات وصراع القوميات

وتزايد الاختلافات الجنسية يوهن من قوتها ، ويقيم فى سبيلها العقبات ، وكان يضاف إلى ذلك أنها لم تستطع أن تحقق الآمال العريضة التى علقت عليها فلم تصبح الأرض الفردوس الموعود ولم تمطر السماء عسجداً أو لجينا

وكان التبرم بها فى بعض الأحيان مصدره ذلك الضعف الإنسانى المحبوب وهو طلب الكمال ، والكمال ليس من أخلاق هذه الدنيا ، ولم يوجد بعد ولن يوجد نظام للحكم خال من العيوب برىء من النقص ، ولكن هل معنى ذلك الزهد فى الدمقراطية ونبذها أو محاولة إصلاحها جهد الطاقة واستدراك عيوبها ؟

ان الدمقراطية تقوم على الاعتقاد بالكرامة الإنسانية ، وصيانة الشخصية وتثقيفها على أساس أخوى و إزالة الامتيازات الخاصة القائمة على اختلافات ليست أصيلة ولا جوهرية ، وهى تقتضى الإيمان بأن الإنسان متجه إلى الكمال والسمو والاعتقاد بأن خيرات المجتمع يجب أن تعم الجميع فلا تستأثر بها طبقة أو فرد ، وأن تسترشد الحكومة بآراء جمهرة الشعب فى توجيه السياسة العامة ، وقد اتبع الطغاة أساليب الدمقراطية وحاولوا تقليدها تقليداً مزيفاً مصطنعاً فاستعملوا التصويت العام ولكن بصورة

زائفة تلغى حقيقته ، وخطبوا لاستلاب عطف الجمهور وأكثروا من التمثيل والتهريج ولكنهم يضمرون احتقار الشعب ، والحكم الذى تسنده إراقة الدماء وأعمال الجاسوسية والتهويل والضجيج وإثارة الأحقاد حكم يشك فى صلاحه

ومما أخذ على الدمقراطية أنها حكومة الغوغاء والأوشاب والجهلة والأدعياء ، وأنها عاجزة عن الدفاع فلا تستطيع الثبات للملمات والمبادرة إلى العمل السريع الحاسم ، وأنها لا تصلح إلا فى رقعة ضيقة قليلة عدد السكان

وعاب الاشتراكيون على الدمقراطية تركيز الثروة وحصرها فى أيدى جماعة من الموسرين أخذت تهدد استقلال الدولة وتعبث بنزاهة الحكم ، وقد حل سادة الصناعة فى العصر الحديث محل سادة الأقطاع ملاك الأرض ومستغلى الضياع ، وهذه الفئة تملى على الحكومة إرادتها وتحصل على امتيازات خاصة أو تتخلص من بعض القيود فى يسر وسهولة . وقد مكنها نفوذها فى عالم الصناعة وميدان التجارة من بسط سلطانها على المجهود الصناعى فنشأت من جراء ذلك أرستقراطية مالية شديدة الوطأة قاهرة السلطان ، ولكن هذه المشكلات وأمثالها استتبعها تقدم العلم

الباهر ، وتضخم الثروات لم يقتصر على الدول الدمقراطية كما ظن بعض نقادها وقد حدث مثل ذلك فى ألمانيا واليابان ونظامهما يغاير النظم الدمقراطية ، وقد بالغ فى هذا اللون من التفكير أعداء الدمقراطية ففريق يحاربها لأنها تسرف فى اتباع الأصول الدمقراطية وتحاول تثبيت أقدامها ، وفريق آخر يحاربها لأنه يود الإكثار من الدمقراطية

والحكومات الدمقراطية أقدر على درء الأخطار لأنها تعتمد على الأكثرية ، أما الحكومات غير الدمقراطيـة فماذا يحميها ويدفع عن حوزتها عند الانهزام فى الحرب أو حدوث الضائقات الاقتصادية أو عند ما يعجز الناس عن احتمال الضغط على حرية الحديث وحرية الكتابة وحرية التفكير ؟

وقد وجه نقد كثير إلى عملية الانتخاب ، فقيل إنها عرضة للغش والتزوير والإرهاب ، وإنها قد تمهد السبيل للديماجوجية ، وإن نتيجة الانتخاب قد لا تصدق فى تمثيل قدرة الأمة ولا تضمن رعاية مصالحها وحسن الإشراف على إدارتها ، وقيل إن طريقة الانتخاب وإن كانت حقيقة قائمة على الاعتراف بكرامة أفراد الأمة إلا أنها فى الواقع تنطوى على حسن ظن بالطبيعة

الإنسانية ومبالغة فى تقدير كفايتها ونزاهتها وحسن نيتها ، والأدلة متوافرة على أن الشعب فى كثير من الحالات يجهل طبيعة المواقف السياسية ويسىء فهم الحقائق الواقعة أو تغلبه الأثرة والمصلحة فيفسد الأمر ولا تثمر الدمقراطية ، ولكن الدمقراطية الحقة تعمل على النهوض بالشعب وتثقيفه ، وبرغم العيوب التى قد تكون كامنة فى طرائق الانتخاب فإنه لا يوجد أسلوب خير منه للحصول على الموافقة العامة وتعرف رأى الشعب ، ونقيضه هو الالتجاء إلى العنف والقسر ، وما أصدق ما قاله أحد الدمقراطيين « إننا نحصى الرؤوس لنتفادى تحطيمها »

وقد أثبتت الحرب الكبرى السالفة بطلان تهمة رمى الدمقراطية بالعجز والتقصير ، فإن حركات الحلفاء لم تكن أبطأ من حركات الألمان والروس ، ولم تكن هناك صعوبة فى الانتهاء إلى الأحكام الحاسمة

ويزعم بعض النقاد أن الدمقراطية عاجزة عن إدارة القوى الاقتصادية والشؤون الاجتماعية التى تمس حياة الأمم الداخلية ، مثل تنسيق الصناعات ، ومعالجة البطالة وتنظيم الإنتاج والدخل القومى ، ويرى البعض أن إرادة الحاكم المستبد أفعل وأجدى فى

معالجة ذلك ، ومثل هذه النقدات تفترض الجمود وعدم المرونة فى النظم الدمقراطية ، وقد بدأت تعالج هذه الشؤون بتأليف اللجان من الإخصائيين ، والاقتراحات التى تقدمها أمثال هذه اللجان مهما تكن قيمتها فهى خير من اعتساف الحاكمين بأمرهم وتورطهم فيما لا يحسنونه ، والحقيقة أن مسألة عجز الدمقراطية قد أصبحت أسطورة يرددها الذين يتمتعون بامتيازات خاصة ويودون من صميم نفوسهم بقاء الأحوال على ما هى عليه خشية أن يفقدوا امتيازاتهم

وأعظم واجبات الدولة فى العصر الحاضر هو الموازنة بين تنظيم القوة وتنظيم الشورى والمداولة والحصول على التأييد والإقرار ، والموازنة بين مقتضيات النظام والتماسك وبين العدالة ، والملاءمة بين عوامل الثبات والاستقرار ودواعى التجديد والتعديل ، والتوفيق بين مطالب السلطة وتقويتها ومستلزمات الطموح إلى الحرية والرغبة فى الاستزادة منها ، وأقدر حكومة على الاضطلاع بذلك هى الحكومة الدمقراطية

أما كون الدمقراطية لا تصلح إلا فى رقعة محدودة وفى الأمم القليلة العدد فينفيه نجاح الدمقراطية إلى حد لا بأس به فى

انجلترا وفى الولايات المتحدة ، وهى بلاد ليست ضيقة المساحة ولا قليلة السكان ، وليست الحكومة السويسرية أو الحكومة السويدية أنهض بالدمقراطية من حكومة كنده أو حكومة استراليا .

ولقد ازدادت أعباء الحكم فى العصر الحديث وتعقدت مشكلاته وأصبحت الحكومة تحت ضغط الظروف تتدخل فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية واتسع نشاطها بعد ما كانت وظيفتها مقصورة على السياسة العامة ، وتغير الموقف الدولى تبعا لذلك لأن الاختراعات الحديثة زادت العالم ارتباطا ، وليست مشكلات العصر ومتاعبه وهمومه اقتصادية محضة كما يتوهم بعض المفكرين ، وإنما هى علمية فنية واجتماعية شعبية وفلسفية أخلاقية ، وتنسيق القيم القديمة ونتائج العلم الحديث فى قوالب جديدة هو أس مشكلات العصر الحاضر ، وقد علمت الدمقراطية الناس أشياء كثيرة وأزالت معظم الامتيازات وعلمت الجماعات احترام النفس وزودتها ببعض الحكمة السياسية والخبرة العملية ، وهى مزايا لا يستهان بها ، ولكن تغلب الدمقراطية على العاصفة يقتضى أن يكون برنامجها على الدوام ملائماً لمطالب العصر وأن تتحرى

الملاءمة بين مبادئها والظروف المستجدة وأن تستثمر قوى الإنتاج الحديث لمصلحة الجميع وتوفق بين المثل العليا السياسية والقدرات الإدارية .

أزمة الدمقراطية :

قويت الحركة الدمقراطية واشتد ساعدها بعد الثورة الفرنسية ورحبت بمبادئها الأمم المختلفة لأن مظالم العصور الغابرة جعلتها تتطلع إلى فجرها الساطع وتنتظر رسالتها ، واحتدم الخلاف فى أول الأمر بينها و بين المبادىء السياسية التى كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية ، ولكن لم يكد ينتصف القرن التاسع عشر حتى خفت وطأة مهاجمة الدمقراطية والحملة عليها ، ولكن كانت هناك حركة أخرى مناوئة لها تعد عدتها وتبدأ سيرتها ، كانت فكرة الاعتقاد بحق الملوك الآلهى قد شاخت و بارت سوقها ، وأخذت النظم النيابية أو طرائق التمثيل الشعبى تحل محل النظم الاستبدادية ، وقبلت نظرية تساوى الناس أمام القانون وضعفت حجة المدافعين عن نظام العبودية والاسترقاق والمحبذين لفكرة نظام الطبقات .

وراجت الأفكار الحرة ولكنها مع ذلك لم يخل لها الميدان

ولم تقبل قبولا تاماً ، وبعد أن علا شأنها فى الغرب أخذت تشق طريقها إلى الشرق حتى تأثرت بها الصين واليابان ، ولكن مع ذلك فقد ظلت المبادىء الارستقراطية فى كثير من الدول كامنة متخفية وراء ستار شفاف من المظاهر الدمقراطية ، وفى بعض الدول كانت طريقة الانتخاب ذاتها مشوبة باللون الارستقراطى ، وبرغم ذلك كله كانت الآراء المناوئة للدمقراطية لا تستطيع أن ترفع رأسها وتبسط حجتها ، ولم ينبغ مدافعون عن الاستبداد والطغيان والحكم المطلق لهم شأن يذكر ، ولم يتعرض أحد لإنكار أسس الدمقراطية والتشكيك فى مبادئها وتبرير الشدة وإيثار الحرب وتحبيذ الفوضى الدولية .

والنظرية الحديثة المناوئة للدمقراطية بدأت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وسبب نشوئها عوامل شتى ، فقد صار من الواضح عند انتصاف ذلك القرن أن هناك اختلافا بين حماة الحرية وأنصار المساواة ، أو بلفظ آخر بين الحرية والمساواة السياسية والحرية الاقتصادية والمساواة ، فأصحاب الدخل القليل كانوا يؤثرون العناية بالمساواة الاقتصادية ولا يحفلون كثيراً بالحرية ، ويطالبون ببرنامج يحقق المساواة الاقتصادية ،

ويقيهم غائلة الفقر ، أما أصحاب الدخل الكبير والإيراد الضخم والأرباح الوافرة فكانوا يؤثرون الحرية وبخاصة الحرية الاقتصادية .

وكان الدفاع عن الحرية موكولا إلى أصحاب الدخل المتوسط ، وكانوا ينظرون بعين القلق إلى تركيز السلطة الاقتصادية فى فئة قليلة من كبار الملاك وأصحاب الثروات ، ومن ناحية أخرى كانوا يخشون البرامج الثورية ومبادىء الانقلاب التى يقول بها الشيوعيون ، وكانوا يستمسكون بالحرية والمساواة فى قالب دمقراطى ، ولكن كان يضعف موقفهم رغبة الطبقة الفقيرة المأزومة فى التضحية بالحرية من أجل تحقيق المساواة الاقتصادية من ناحية وحرص جماعة الرأسماليين على الاسراف فى الحرية الاقتصادية أو ما يسمى فى عرف الاقتصاديين Laissez-faire من ناحية أخرى .

وهذا الصراع بين مزاعم الحرية السياسية والحرية الاقتصادية اشتد فى القرن العشرين وأحدث فى بناء الدمقراطية صدعاً شديداً وضاعف المشكلات عجز النظام الاجتماعى عن مسايرة حركة التقدم الصناعى السريع وابتكار أساليب سياسية واقتصادية

ملائمة له ، وزاد الموقف تعقيداً نشوء مذاهب القومية المتطرفة وفشل المحاولات التى بذلت لعمل تشريع دولى عالمى

وفى هذه الظروف الملائمة نشأت وازدهرت المبادىء الشيوعية من ناحية والحركات الفاشية من ناحية أخرى وكلاهما يسخر من النظام الدمقراطى ويناصبه العداء ويقيم بدله نظاماً يعتقد أنه أوفى بالغرض ، وقد اشتملت النظريات المناوئة للدمقراطية على عناصر فلسفية وثقافية ونفسية حاولت جلاءها فى الفصول المتقدمة ، وهكذا فى الوقت الذى كانت تبدو فيه الدمقراطية منتصرة غلابة نظمت حركة شاملة واسعة النطاق بطرائق جديدة وأساليب مستحدثة لمقاومتها واستئصالها

الدمقراطية واتجاه الحضارة : —

الحضارة الحديثة متجهة إلى الدمقراطية ، يدل على ذلك تقدم العلم ونهضة التربية وتقدير الشخصية الإنسانية والمحاولة الجدية لوضع تشريع عالمى ، وطبيعة الإنتاج الضخم ، والقدرة على الموازنة بين النظام والحرية هى أهم عناصر بقاء الأمم واستعلائها ، والحكومة المستبدة تعنى بالنظام وحده ولا تعبأ بالحرية ، ومشكلات العصر

الحاضر يستلزم علاجها الذكاء والحكمة والصبر والجلد والبراعة والاقتدار ، ولا تصلح فى علاجها القوة العادية والصرامة والعنف ، والتعليم العام لا يزال سطحياً ولكن سعة انتشاره وتهذيب أساليبه سترقى بملكات الناس وتمكنهم من صدق الحكم على الأشياء فلا تخدعهم شعبذات الديكتاتوريين ومخارقهم

وسيكون لتدفق فيوض الخيرات العالمية أثر ملحوظ فى تعديل طبائع الناس والقضاء على أسباب العنف ودواعى القسوة فى العلاقات البشرية ، والجوع والبطالة وفقدان الطمأنينة هى آفة الحياة وطرق العبودية وإذلال أعناق الرجال ، وكان يقال لأكثر الناس إن الفقر هو عبء الوجود الذى لا مفر من حمله ، ولكن الإنسانية تعيش الآن فى عصر خاماته متوافرة وأراضيه الخصبة واسعة مترامية وقد أصبح فى وسع الإنسان أن يعدل أسس الحياة الإنسانية ويجعل الناس جيراناً سعداء وإخواناً خلصاء

والتوفيق بين الحرية والمساواة من عقد الدمقراطية المؤرّبة ، والشيوعيون يحاولون تحقيق المساواة بالغاء الحرية ، والفاشية تهدم الحرية والمساواة معاً ، ولكن الدمقراطية تبذل جهدها لتحقيق الاثنين .

والحرية والمساواة تكمل إحداهما الأخرى ، والاعتراف بالمساواة للشخصية الإنسانية يتضمن منحها الحرية وإفساح المجال لها لتستتم نماءها ، وحرية الاختيار لازمة لاكتمال الشخصية وتقدمها ، ونبذ الحرية السياسية لتحقيق المساواة الاقتصادية أو هجر المساواة الاقتصادية لتحقيق الحرية من دلائل القلق واليأس والهزيمة

واستبدال الحرية بالمساواة والحكومة القائمة على موافقة الشعب والحث والإقناع والمناقشة الحرة المعقولة بالحكومة المستبدة ثمن غال فى حين أنه ليس هناك ضمان بأننا سنسلّم البضاعة ، وأسمى واجبات الدولة فى العصر الحديث هى الملاءمة بين طرائقها وأساليبها ومطالب التقدم الصناعى والاختراعات الحديثة فى العلم الطبيعى والعلوم الاجتماعية وهو عمل محفوف بالصعاب والأخطار ولكن ليس من المستحيل علاجه فى حدود النظام والعدل والحرية والمساواة

وقد أصبحت أكثر الأمم تشك فى تقاليدها ، فباب الابتكار والتجديد مفتوح على مصراعيه والناس فى هذا العصر يستشعرون ضرورة استحداث التغيير فى أحوال الإنسان ، فليست الفرص

السائحة هى مجرد الرغبة فى الملاءمة بين الحياة الإنسانية والظروف الجديدة وإنما توجيه الحوادث والأحوال توجيهاً بنائياً خلاقاً حافلا بالآمال ، والمعرفة الحديثة فى علم النفس والاجتماع والطبيعة تمكننا من تجنب الأغلاط القديمة ، وتحاشى العثرات وتلافى الأزمات مسألة سلبية ، وإنما المسألة الإيجابية هى تحقيق الحياة الغزيرة الخصبة . والعالم الحديث ليس هو عالم الخيرات العميمة والإنتاج الضخم فحسب ، وإنما هو عالم التطور الخالق البنائى للقوى الانسانية ، والمستقبل قمين بأن يفسح مكاناً لكل فرد ليقوم بنصيبه فى توطيد الحضارة ورفع مستوى الانسانية .

وعند ما يفهم الموقف العالمى على حقيقته يدخل الطموح إلى القوة والحرص على الامتلاك فى طور جديد ويرتسم فى صورة أخرى وتنتقل كل ضروب القوة من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية ، فليس يكفى أن يظفر الإنسان بالأمن والاستقرار لأن هذا فى ذاته يثير القلق والإملال وإنما يوجه جهوده وقدراته إلى تجميل الحياة والسمو بها

وأعظم ثورة شاملة هى قبول فكرة أن التطور الخالق من عمل الإنسان والإيمان بهذه الفكرة يبعث على العمل لتحقيق أسمى

القيم الإنسانية ومجىء العصر الذى لا تصك فيه الأسماع ألفاظ السباب والتهم حتى بين القادة والزعماء كما فى عالمنا الحاضر، وإنما تحيا فيه الناس بعقول تفكر وقلوب تعى ونفوس تحس وتشعر

الاتجاهات السياسية الجديدة

التفكير فى المذاهب السياسية الحديثة وتبين مدلولها ومؤداها يبعث على الاعتقاد بأن عصراً جديداً للتفكير السياسى الخالق قد تجلت خصائصه ولاحت بشائره ، وهناك سببان هامان يدعمان هذا الاعتقاد : السبب الأول التشابه القريب بين الأحوال الحاضرة والأحوال السابقة المعهودة فى عصور التفكير السياسى الإنشائى ، والسبب الثانى طبيعة الاتجاهات والميول السياسية المعاصرة وكثرتها وتناقضها ، واليونان هم آباء التفكير السياسى المعروف ، وسقراط وأفلاطون وأرسطو هم بحق واضعو أسس التفكير السياسى ، وقد تأثر بآرائهم وأفاد من بحوثهم جميع المفكرين الذين جاءوا بعدهم ، وكان اليونانيون يألفون التفكير السياسى ويطيلون النظر فيه لأن تنوع المناهج السياسية فى حكومات المدن اليونانية كانت تثير تفكيرهم ، وتحثهم على البحث